وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بالتعاون مع مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي
الملتقى الوطني الحضوري وعن بعد حول:
مساهمة النظام المحاسبي المالي المكيف في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات
يوم 05 ديسمبر 2024

عنوان المداخلة:

قراءة تحليلية لدور النظام المحاسبي المالي المكيف في تعزيز الإفصاح والشفافية في القطاع الزراعي

من إعداد:

د/ محمدي عبد العالي
مخبر اقتصاد المؤسسة والتسيير التطبيقي
جامعة باتنة 1
abdelali.mohammedi@univ-batna.dz

ط.د/ وزناجي عبد الغني
مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية
جامعة غرداية
ghanioueznadji@gmail.com

ملخص:

يهدف النظام المحاسبي المالي المكيف مع القطاع الزراعي إلى تفصيل وتوضيح المبادئ والقواعد المحاسبية المعتمدة في معالجة مختلف الأصول والمنتوجات البيولوجية، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في هذا القطاع الحيوي. يركز القرار 201 على مواءمة المعالجات المحاسبية المحلية مع تلك الواردة في المعايير الدولية، خاصة فيما يتعلق بتقييم الأصول البيولوجية والمخاطر الزراعية. كما يهدف إلى توفير معلومات مالية أكثر دقة وموثوقية لصناع القرار والمستثمرين، مما يساهم في تحسين عملية اتخاذ القرارات في هذا القطاع الحيوي. على الرغم من أهمية هذا القرار، إلا أنه يواجه بعض التحديات أبرزها صعوبة تقييم بعض الأصول. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي تطبيق هذا القرار دورا بارزا في تعزيز الإفصاح والشفافية في المؤسسات الزراعية، وبالتالي إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين الأداء المالي للمؤسسات الزراعية، وتعزيز الحوكمة المؤسسية في هذا القطاع.

كلمات مفتاحية: نظام محاسبي مالي مكيف، أصول بيولوجية، زراعة، إفصاح وشفافية، حوكمة.

Abstract:

The financial accounting system adapted to the agricultural sector aims to detail and clarify the accounting principles and rules adopted in the treatment of various biological assets and products, thereby contributing to enhancing transparency and accountability in this vital sector. Resolution 201 focuses on harmonising local accounting treatments with those in international standards, especially with regard to the valuation of biological assets and agricultural risks. It also aims to provide more accurate and reliable financial information to decision-makers and investors, contributing to improved decision-making in this vital sector. Despite the importance of this decision, it faces some challenges, most notably the difficulty of valuing some assets. However, the implementation of this decision is expected to play a prominent role in enhancing disclosure and transparency in agricultural enterprises, thereby attracting foreign investments, improving the financial performance of agricultural enterprises, and enhancing corporate governance in this sector.

Keywords: *Adapted financial accounting system, biological assets, agriculture, disclosure and transparency, governance.*

مقدمة:

يعتبر قطاع الزراعة أحد القطاعات الواعدة في الاقتصاد الجزائري، ويمثل مصدراً رئيسياً لزيادة الدخل الوطني وتأمين الأمن الغذائي للسكان. ولتعزيز هذا القطاع الحيوي؛ تبنت الجزائر العديد من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، من بينها إصدار القرار 201 بتاريخ 01 جوان 2023 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المكيف مع قطاع الزراعة. هذا القرار، الذي جاء استجابةً للتطورات العالمية في مجال المحاسبة وتماشياً مع التوجهات نحو تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات، يهدف إلى تحيين النظام المحاسبي المالي المتبع في المؤسسات الزراعية العاملة في الجزائر، وتكييفه مع المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها القطاع.

بالنظر لأهمية القرار 201 في تحقيق التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية وتسهيل اندماج المؤسسات الزراعية الجزائرية في الاقتصاد العالمي، تعزيز الرقابة على أداء المؤسسات الزراعية بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وكذا توفير أدوات تحليلية أفضل للمؤسسات الزراعية تساعدها على اتخاذ قرارات استثمارية وإنتاجية سليمة، دون إغفال توفيره لمعلومات مالية دقيقة وموثوقة للمستثمرين والمساهمين والجهات الرقابية، بشكل يساعد على تعزيز الثقة في قطاع الزراعة وجذب الاستثمارات.

الإشكالية الرئيسية للدراسة: على ضوء ما سبق؛ يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

هل سيتمكن القرار 201 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المكيف مع قطاع الزراعة من تقديم معلومات مالية أكثر دقة وشفافية للمستخدمين الخارجيين والداخليين؟

للإجابة على هذه الإشكالية، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أبرز التغييرات التي أدخلها القرار 201 على النظام المحاسبي المالي السابق؟
2. ما هي التحديات التي تواجه تطبيق القرار 201 في المؤسسات الزراعية الجزائرية؟
3. كيف يساهم تطبيق القرار 201 في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل مضمون القرار 201 وتحديد أهم التغييرات مقارنة بالنظام المحاسبي المالي العام.
- تحديد التحديات التي تواجه تطبيق القرار واقتراح الحلول المناسبة.
- إبراز مساهمة القرار 201 في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات.

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة نظراً لما يلي:

- تساهم الدراسة في تقييم مدى فعالية القرار 201 في تحقيق أهدافه.
- تساعد المعلومات المالية الموثوقة على اتخاذ قرارات سليمة من قبل الملاك ومختلف أصحاب المصالح.
- تساهم الدراسة في تعزيز الإفصاح والشفافية في المؤسسات الزراعية.
- يمكن أن تساهم نتائج الدراسة في تطوير النظام المحاسبي المالي في الجزائر بشكل عام.

المحور الأول: الإضافات التي جاء بها القرار 201 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المكيف مع قطاع الزراعة

القرار 201 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي المكيف مع قطاع الزراعة له أهمية بالغة في عدة جوانب، أهمها أنه يهتم بتعزيز الثقة في القطاع، من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة للمستثمرين والمساهمين والجهات الرقابية، كما يسهل اندماج المؤسسات الزراعية في الاقتصاد العالمي من خلال توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية، ما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية (خاصة)، بالإضافة إلى مساعدته في تحسين اتخاذ القرارات الاستثمارية والإنتاجية السليمة من خلال توفير أدوات تحليلية أفضل، دون أن ننسى مساهمته المنتظرة في تعزيز الرقابة على أداء المؤسسات الزراعية، مما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

فيما يلي أهم الإضافات التي جاء بها القرار 201 في مجالات الاعتراف، القياس، العرض والإفصاح:

أولا: الإضافات في محور الاعتراف

يشكل القرار 201 تطوراً نوعياً في مجال المحاسبة المالية لقطاع الزراعة بالجزائر، حيث يركز بشكل أكبر على تعزيز الشفافية والإفصاح، وذلك من خلال عدة إضافات جوهرية في محور الاعتراف (الإدراج) بالأصول والخصوم، المنتوجات والأعباء. تتجلى أبرز هذه الإضافات في النقاط التالية:

1. الأصول البيولوجية:

- **تعريف دقيق:** قدم القرار تعريفًا أكثر دقة للأصول البيولوجية وتحديد معايير الاعتراف بها.
- **طرق التقييم:** حدد القرار طرق تقييم الأصول البيولوجية (التكلفة، القيمة العادلة) مع مراعاة خصوصيات كل أصل.
- **الإفصاح عن التغيرات:** يطالب القرار بالإفصاح عن التغيرات في قيمة الأصول البيولوجية وأسبابها.

2. المخاطر الزراعية:

- **الاعتراف بالمخاطر:** أوجب القرار على المؤسسات الزراعية الاعتراف بالمخاطر التي تهدد نشاطها الزراعي (مثل الجفاف، الآفات، تقلب الأسعار) وتأثيرها المالي.
- **تقدير المخصصات:** يطالب القرار بتقدير المخصصات اللازمة لتغطية الخسائر المتوقعة نتيجة هذه المخاطر.

3. العقود الزراعية:

- **معالجة العقود طويلة الأجل:** قدم القرار معايير محددة لمعالجة العقود الزراعية طويلة الأجل، مثل عقود الإيجار الزراعي وعقود التسويق.
- **التعرف على الإيرادات والمصاريف:** حدد القرار المعايير الخاصة بالتعرف على الإيرادات والمصاريف المتعلقة بهذه العقود.

4. الإعانات الحكومية:

- **شروط الاعتراف:** حدد القرار الشروط التي يجب توفرها للاعتراف بالمساعدات الحكومية كإيرادات.
- **طريقة المعالجة المحاسبية:** أوضح القرار الطريقة المحاسبية الصحيحة لمعالجة المساعدات الحكومية.

5. الأصول غير الملموسة:

- **الاعتراف بالأصول غير الملموسة الزراعية:** سمح القرار بالاعتراف بالأصول غير الملموسة ذات الصلة بالنشاط الزراعي، مثل الأسماء التجارية والعلامات التجارية.

6. المحاصيل المخزنة:

- **معالجة المخزونات:** قدم القرار معايير محددة لمعالجة المحاصيل المخزنة، بما في ذلك تحديد التكلفة وتقييم القيمة السوقية.

ثانيا: الإضافات في محور القياس والتقييم

تضمن القرار 201 عدة إضافات جوهرية في محور القياس والتقييم، تتجلى أبرزها في النقاط التالية:

1. الأصول البيولوجية:

- **طرق التقييم المتعددة:** قدم القرار طرق تقييم متعددة للأصول البيولوجية (التكلفة، القيمة العادلة)، مما يتيح للمؤسسات الزراعية اختيار الطريقة التي تناسب طبيعة أصولها.
- **التقييم السنوي:** يوجب القرار إجراء تقييم سنوي للأصول البيولوجية، مما يضمن تحديث القيم الدفترية بشكل مستمر.
- **الإفصاح عن التغيرات:** يطالب القرار بالإفصاح عن التغيرات في قيمة الأصول البيولوجية وأسبابها.

2. المخزونات الزراعية:

- **تقييم المخزونات:** حدد القرار طرق تقييم المخزونات الزراعية (التكلفة، القيمة السوقية)، مع مراعاة طبيعة كل نوع من المخزونات.
- **تطبيق مبدأ الحذر:** يشدد القرار على تطبيق مبدأ الحذر في تقييم المخزونات، وذلك لحماية حقوق الدائنين.

3. العقارات الزراعية:

•تقييم العقارات: حدد القرار طرق تقييم العقارات الزراعية، مع مراعاة عوامل مثل الموقع والخصوبة والاستخدام.

•الإهلاك: يوجب القرار إهلاك العقارات الزراعية على مدى عمرها الاقتصادي.

4. الإعانات الحكومية:

•معالجة الإعانات: حدد القرار الطريقة المحاسبية الصحيحة لمعالجة المساعدات الحكومية، سواء كانت على شكل منح أو قروض.

5. الأصول غير الملموسة:

•تقييم الأصول غير الملموسة: حدد القرار طرق تقييم الأصول غير الملموسة الزراعية، مثل الأسماء التجارية والعلامات التجارية.

ثالثا: الإضافات في محور العرض والإفصاح

فيما يلي أهم الإضافات التي قدمها القرار 201 في محور عرض بنود القوائم المالية مقارنة بالنصوص التشريعية والتنظيمية السابقة:

1. توسيع نطاق الإفصاح:

- **تفصيل أكبر للأصول البيولوجية:** خصص القرار بنودًا أكثر تفصيلاً لعرض الأصول البيولوجية (مثل الأشجار، الحيوانات) والتي تشكل جزءًا أساسيًا من الأصول في المؤسسات الزراعية.
- **الإفصاح عن المخاطر الزراعية:** تم التركيز على أهمية الإفصاح عن المخاطر الزراعية التي تواجه المؤسسة، مثل تقلبات المناخ، وآفات الزراعية، وتقلب أسعار المنتجات الزراعية.
- **الإفصاح عن المعلومات النوعية:** شجع القرار على تقديم معلومات نوعية أكثر حول السياسات المحاسبية المتبعة، والتغيرات الهامة في الأوضاع المالية، مما يساعد المستفيدين على فهم أفضل لأداء المؤسسة.

2. مواءمة مع المعايير المحاسبية الدولية (IFRS):

- **تقريب النظام من المعايير الدولية:** سعى القرار 201 إلى تقريب النظام المحاسبي المالي في الجزائر من المعايير المحاسبية الدولية، خاصة فيما يتعلق بتقييم الأصول البيولوجية والإفصاح عن المعلومات المالية.
- **تعزيز الثقة في المعلومات المالية:** التقارب مع المعايير الدولية يعزز من مصداقية المعلومات المالية ويجذب المستثمرين المحليين والأجانب.

3. تطوير بنود القوائم المالية:

- **إضافة بنود جديدة:** تم إضافة بنود جديدة للقوائم المالية لتعكس طبيعة النشاط الزراعي، مثل بند الأصول البيولوجية، وبند الإيرادات الزراعية، وبند المصروفات الزراعية.
- **تعديل بنود قائمة:** تم تعديل بعض بنود القوائم المالية الموجودة في القانون 07-11 لتتناسب مع المتطلبات الجديدة، مثل بند المخزونات.

4. تحسين جودة المعلومات المالية:

- **تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها:** أكد القرار على أهمية تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، مثل مبدأ الاستمرارية، ومبدأ التقييم، ومبدأ الإفصاح الكامل.
- **تعزيز الدقة والموضوعية:** يساهم تطبيق هذه المبادئ في تقديم معلومات مالية أكثر دقة وموضوعية.

5. تسهيل عملية اتخاذ القرارات:

- **توفير معلومات ذات صلة:** توفر القوائم المالية المعدة وفقًا للقرار 201 معلومات أكثر تفصيلاً وذات صلة، مما يساعد المستثمرين والمديرين على اتخاذ قرارات استثمارية وإدارية أفضل.

عموما؛ فإن القرار 201 قد حقق قفزة نوعية في مجال المحاسبة المالية في قطاع الزراعة في الجزائر، حيث قدم إطارًا أكثر شمولية وشفافية للاعتراف، التقييم وكذا العرض والإفصاح في القوائم المالية، مما يساهم في

إن توفرت الظروف في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين، وتعزيز مقارنة القوائم المالية بين المؤسسات الزراعية، بالإضافة إلى تقليل المخاطر المحاسبية من خلال تطبيق معايير تقييم دقيقة.

المحور الثاني: التحديات التي قد تواجه تطبيق القرار 201 في قطاع الزراعة بالجزائر

يعتبر القرار 201 خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية والإفصاح في قطاع الزراعة الجزائري، إلا أنه يواجه تحديات عديدة تتعلق بشكل خاص بالاعتراف والقياس، العرض والإفصاح المحاسبي.

أولا: التحديات المتعلقة بالاعتراف والقياس

تتجلى أهم التحديات المتعلقة بعمليتي الاعتراف والقياس في النقاط الآتية:

1) تحديات تتعلق بالإدراج المحاسبي:

- **تعريف الأصول البيولوجية:** تحديد وتقييم الأصول البيولوجية مثل الأشجار والحيوانات يمثل تحديًا كبيرًا، حيث تتطلب عملية التقييم خبرة متخصصة وتقديرات دقيقة لحالتها ونموها.
- **تقييم المحاصيل الزراعية:** تحديد القيمة العادلة للمحاصيل الزراعية في مراحل نموها المختلفة يعتبر عملية معقدة، خاصة في ظل تقلب الأسعار والعوامل البيئية.
- **معالجة الأصول غير الملموسة:** تحديد وتقييم الأصول غير الملموسة المرتبطة بالنشاط الزراعي، مثل الأسماء التجارية والحقوق الملكية الفكرية، يواجه صعوبات نظرًا لطبيعتها غير الملموسة وصعوبة تحديد قيمتها.
- **معالجة التكاليف الزراعية:** تحديد التكاليف الزراعية المباشرة وغير المباشرة وتوزيعها على الفترات المحاسبية يمثل تحديًا، خاصة في ظل وجود تكاليف مشتركة بين عدة منتجات أو أنشطة

2) تحديات تتعلق بالتقييم المحاسبي:

- **تطبيق مبدأ القيمة العادلة:** تطبيق مبدأ القيمة العادلة في تقييم الأصول والالتزامات يتطلب وجود أسواق نشطة لتحديد هذه القيم، وهو أمر قد لا يكون متوفرًا دائمًا في قطاع الزراعة.
- **تقدير قيمة الأصول غير الملموسة:** تقدير قيمة الأصول غير الملموسة مثل السلالات المحسنة أو الأسماء التجارية يعتمد على تقديرات ذاتية ويصعب التحقق منها.
- **تقييم المخاطر الزراعية:** تقييم المخاطر الزراعية مثل الجفاف والآفات والأمراض يتطلب استخدام نماذج إحصائية معقدة وقد يكون غير دقيق.
- **تقييم الأضرار البيئية:** تقييم الأضرار البيئية الناجمة عن النشاط الزراعي يمثل تحديًا كبيرًا، حيث يتطلب دراسات متخصصة وتقديرات دقيقة.

3) تحديات تتعلق بالبنية التحتية للمؤسسات الزراعية:

- **ضعف الأنظمة المعلوماتية:** لا تتوفر في العديد من المؤسسات الزراعية أنظمة معلوماتية قادرة على دعم المتطلبات الجديدة للنظام المحاسبي.
- **نقص البيانات:** قد تواجه المؤسسات الزراعية صعوبة في جمع وتوثيق البيانات المحاسبية اللازمة لتطبيق النظام الجديد.

4) تحديات أخرى:

- **التكاليف المرتفعة لتطبيق النظام:** يتطلب تطبيق النظام الجديد استثمارات مالية كبيرة لتدريب الموظفين وتطوير الأنظمة المعلوماتية.
- **نقص الكفاءات:** يعاني قطاع الزراعة من نقص في الكفاءات المحاسبية المؤهلة لتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة.

ثانيا: التحديات المتعلقة بالعرض والإفصاح

يشكل القرار 201 خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية والإفصاح في قطاع الزراعة الجزائري، إلا أنه يواجه تحديات عديدة تتعلق بشكل خاص بعمليتي العرض والإفصاح المحاسبي، لخصنا أبرزها في النقاط الآتية:

1) **جودة البيانات:**

- **دقة البيانات:** يعاني قطاع الزراعة من نقص في دقة البيانات الأولية، خاصة فيما يتعلق بالإنتاجية والتكاليف، مما يؤثر على جودة القوائم المالية.
- **اكتمال البيانات:** قد تواجه المؤسسات الزراعية صعوبة في جمع وتجميع جميع البيانات المطلوبة للإفصاح، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2) **تقييم الأصول البيولوجية:**

- **تعقيد التقييم:** تقييم الأصول البيولوجية (الأراضي، المحاصيل، الماشية) يعتبر عملية معقدة تتطلب خبرات متخصصة، وقد تختلف التقييمات بشكل كبير بين المؤسسات.
- **التقلبات:** تتأثر قيمة الأصول البيولوجية بالعديد من العوامل الخارجية، مثل الظروف المناخية والأمراض، مما يجعل تقييمها بشكل مستمر أمرًا صعبًا.

3) **الإفصاح عن المخاطر:**

- **تحديد المخاطر:** تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه قطاع الزراعة (مثل الجفاف، الآفات، تقلب الأسعار) يتطلب دراسات متخصصة وقدرات تحليلية عالية.
- **الإفصاح الكافي:** قد يواجه المحاسبون صعوبة في تحديد مستوى الإفصاح الكافي عن المخاطر، خاصة تلك التي يصعب تقييمها أو تحديد تأثيرها المالي بدقة.

4) **التقنيات المحاسبية:**

- **تطبيق المعايير:** قد تواجه المؤسسات الزراعية صعوبة في تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة، خاصة تلك المتعلقة بتقييم الأصول البيولوجية والإفصاح عن المخاطر.
- **نقص الخبرة:** قد يفتقر بعض المحاسبين إلى الخبرة الكافية في تطبيق هذه المعايير.

5) **البنية التحتية:**

- **نظم المعلومات:** لا تمتلك العديد من المؤسسات الزراعية أنظمة معلومات متطورة قادرة على دعم المتطلبات الجديدة للإفصاح المحاسبي.
- **التكلفة:** قد تكون تكلفة تطوير وتنفيذ هذه الأنظمة مرتفعة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6) **الوعي بأهمية الإفصاح:**

- **نقص الوعي:** قد يكون هناك نقص في الوعي بأهمية الإفصاح المحاسبي لدى بعض الفاعلين في القطاع.
- **المقاومة للتغيير:** قد يواجه القرار مقاومة من بعض المؤسسات التي تعتبر أن الإفصاح الإضافي يمثل عبئًا إداريًا وماليًا.

المحور الثالث: مساهمة القرار 201 في تعزيز حوكمة المؤسسات الزراعية

يشكل القرار 201 إضافة نوعية في مجال المحاسبة المالية لقطاع الزراعة بالجزائر، حيث يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبادئ الحوكمة المؤسسية. إن التركيز على الشفافية، المساءلة والرقابة، التي هي من أهم ركائز الحوكمة، يجعل من هذا القرار أداة فعالة لتعزيز حوكمة المؤسسات الزراعية. يمكن حصر أهم الإسهامات التي سيقدمها القرار لتعزيز الإفصاح والشفافية في المؤسسات الزراعية العاملة بالجزائر في النقاط الآتية:

1. تكييف النظام المحاسبي: من خلال:

•تطوير إطار محاسبي خاص: يساهم القرار في تطوير إطار محاسبي محدد لقطاع الزراعة، يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا القطاع وتحدياته. هذا الإطار يوفر أسسًا مشتركة لجميع الفاعلين في القطاع، مما يسهل المقارنة والتحليل.

•معالجة خصوصيات القطاع: يأخذ القرار بعين الاعتبار طبيعة الأصول الزراعية (الأراضي، المحاصيل، الماشية) ودورتها الزراعية، مما يتيح معالجة هذه الأصول بطريقة أكثر دقة وشفافية.

2. تعزيز الشفافية: من خلال:

•الإفصاح الشامل: يفرض القرار على المؤسسات الزراعية الإفصاح عن معلومات مالية أكثر تفصيلاً وشمولاً، مما يزيد من شفافية عملياتها المالية.

•جودة البيانات: يطالب القرار بتقديم بيانات مالية دقيقة وموثوقة، مما يساهم في بناء ثقة أكبر لدى المستثمرين والجمهور.

3. تحسين المساءلة: من خلال:

•مسؤولية الإدارة: يحدد القرار مسؤولية الإدارة في إعداد قوائم مالية عادلة وشفافة، مما يزيد من مساءلتها أمام المساهمين والجهات الرقابية.

•دور مراجع الحسابات: يؤكد القرار على دور مراجع الحسابات في التأكد من مطابقة القوائم المالية للمعايير المحاسبية، مما يعزز الرقابة على الأداء المالي للمؤسسات.

4. تعزيز الرقابة: من خلال:

•أنظمة الرقابة الداخلية: يشجع القرار على إنشاء أنظمة رقابة داخلية فعالة للحد من المخاطر المالية.

•الرقابة الخارجية: يوفر القرار إطاراً للرقابة الخارجية من خلال دور محافظ الحسابات والجهات الرقابية الأخرى.

5. تحسين اتخاذ القرارات: من خلال:

•معلومات موثوقة: توفر المعلومات المالية الشفافة والدقيقة أساسًا متينًا لاتخاذ قرارات استثمارية وإدارية سليمة.

•الاستدامة: يشجع القرار على تبني ممارسات مستدامة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للمؤسسات الزراعية.

6. جذب الاستثمارات: من خلال:

•ثقة المستثمرين: تزيد الشفافية والمساءلة من ثقة المستثمرين في المؤسسات الزراعية، مما يشجع على جذب الاستثمارات.

•تحسين التصنيف الائتماني: قد يساهم تطبيق القرار في تحسين التصنيف الائتماني للمؤسسات، مما يسهل حصولها على التمويل.

خاتمة

يمكن القول؛ أن القرار 201 يعتبر إضافة نوعية للمحاسبة في القطاعة الزراعي مقارنة بالنصوص التشريعية والتنظيمية السابقة، حيث يقدم إطاراً محاسبياً أكثر تفصيلاً وشفافية، ويغطي جوانب جديدة مثل الأصول البيولوجية، المنتوجات الزراعية والمخاطر الزراعية. كما أنه يواكب التطورات الدولية في مجال المحاسبة والحوكمة. عموما؛ فإن تطبيق القرار 201 بشكل فعال يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، من مؤسسات زراعية ومحاسبين ومراجعي حسابات وجهات رقابية، وذلك لتعزيز الإفصاح والشفافية وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة للقطاع الزراعي في الجزائر.